

برنامج بناء قدرات الحكم المحلي

ورشة العمل الخاصة بتنمية الإقتصاد المحلي

إعداد د. إسطفان سلامة

واقع الإقتصاد الفلسطيني

إجمالي الناتج المحلي (GDP)

%11	معدل الأعوام 2010/2011
%6.5	العام 2012
%5	التوقعات للعام 2013

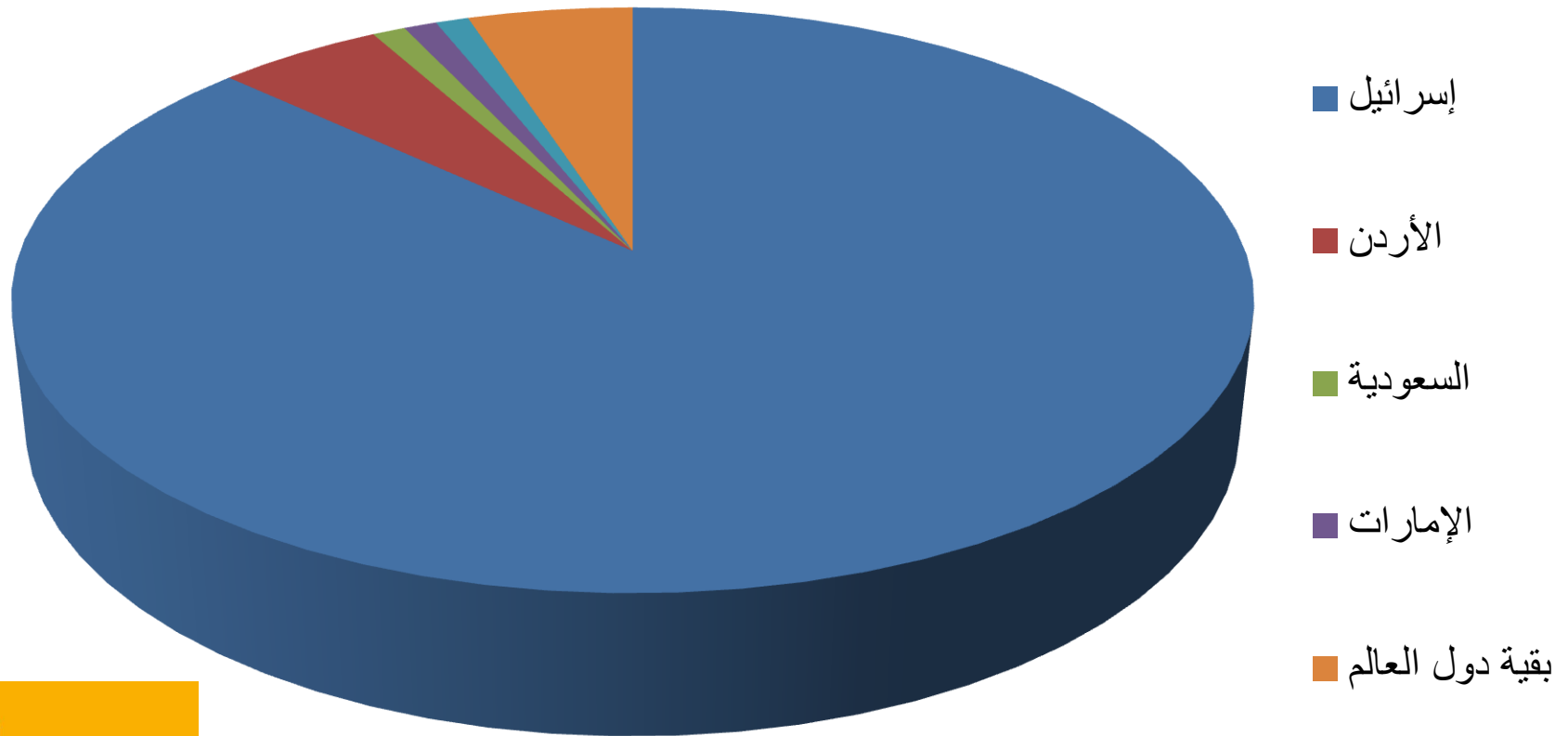
القطاعات التي ساهمت في نمو الإقتصاد الفلسطيني في العام 2012

الزراعة ومكوناتها	0.58 - %
المياه والكهرباء	0.36 %
الصناعة	0.17 %
البناء	1.3 %
التجارة	0.91 %
المواصلات	0.15 %
القطاع المالي والتأمين	0.10 %
الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	0.42 %
الخدمات	1.92 %
السياحة	0.15 %
ضريبة القيمة المضافة على الواردات والجمارك	1.62 %

أهم الصناعات التصديرية

أحجار البناء	93 \$ مليون
إعادة صهر خرقة الحديد و الفولاذ	57 \$ مليون
رخام - مرمر - جير	33 \$ مليون
أكياس البلاستيك	27 \$ مليون
التبغ والسجائر	23 \$ مليون
الأحذية الرياضية	23 \$ مليون
النحاس	17 \$ مليون
زيت الزيتون	17 \$ مليون
الأدوية	16 \$ مليون
خشب وأثاث غرف النوم	14 \$ مليون
الفرشات	14 \$ مليون
الألبان	14 \$ مليون

الدول المستقبلية للمصادر الفلسطينية



معدل البطالة

% 22.9	2012
% 20.9	2011
% 35.1	للفئة العمرية (29-15) في العام 2012
% 33.4	للفئة العمرية (29-15) في العام 2011
% 14.6	طوباس
% 31.2	طولكرم

الدخل العام للسلطة والمصروفات (2012)

7.9 مليار شيكل	ضريبة القيمة المضافة والضرائب المحلية الأخرى
13.6 مليار شيكل	مصاريف تشغيلية – معاشات – تقاعد – قروض – مياه وكهرباء (لا يشمل المصاريف التطويرية)
5.7 مليار شيكل	الفارق يغطي من قبل المانحين إذا إلتزموا بتعهداتهم

الدعم الخارجي

التنموي
(25%)

الدعم الإنساني
(30%)

دعم الموازنة (45%)

الدعم الخارجي

موازنة – إنساني – تطويري

2.6 مليار (\$)	2008
2.8 مليار (\$)	2009
2.4 مليار (\$)	2010
2.1 مليار (\$)	2011
1.8 مليار (\$)	2012
حوالي 21 مليار (\$)	منذ العام 1993

- ❑ الدعم الخارجي حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي
- ❑ السلطة بحاجة إلى 300 مليون (\$) شهرياً لتغطية المصاريف التشغيلية:

❑ \$100 مليون عوائد ضريبة القيمة المضافة (تجبي من قبل إسرائيل)

❑ \$ 60 مليون عوائد الضرائب المحلية

❑ \$ 140 مليون دعم خارجي (إذا إلترم المانحين بتعهداتهم)

❑ الدعم التطويري (التموي) موزع بطريقة غير متساوية على 32 قطاع:

❑ الأمن والعدل حوالي 57 %

❑ الإقتصاد بكل مكوناته حوالي 11 % (أي حوالي 1% من إجمالي الدعم الخارجي).

❑ الحكم المحلي حوالي 2 % (أقل بكثير من 1% من إجمالي الدعم الخارجي).

مكونات الإقتصاد الفلسطيني

❑ شركات صغيرة ومتوسطة:

❑ من 1-4 موظفين (90%)

❑ من 5-9 موظفين (7%)

❑ الشركات المملوكة من قبل الهيئات المحلية (0.8%)

❑ معظم الشركات تتركز في قطاع التجارة (54%)

❑ الصناعة (15%)

❑ الزراعة (8%)

❑ خدمات (8%) (لا تشمل التعليم - الصحة - الكهرباء - مياه)

❑ أخرى (15%)

توزيع الشركات حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية في كل محافظة

المحافظة	التجارة (%)	الصناعة (%)	الزراعة (%)
جنين	50	11	18
طوباس	57	8	11
طولكرم	54	13	9
نابلس	52	17	7
قلقيليا	50	15	15
سلفيت	53	16	9 (خدمات)
رام الله	48	14	10 (خدمات)
أريحا	44	9 (خدمات)	20
القدس	53	19	9 (خدمات)
بيت لحم	51	20	9 (خدمات)
الخليل	57	16	7 (خدمات)

القطاعات الإنتاجية

□ حجم القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في فلسطين
إنخفض بشكل ملحوظ:

□ الصناعة (18% في العام 1994) – (10% في العام 2012)

□ الزراعة (14% في العام 1994) – (7% في العام 2012)

□ قطاع الخدمات (الصحة ، التعليم ، الكهرباء ، المياه) إرتفع
بشكل ملحوظ:

□ من 19% في العام 1994 إلى 27% في العام 2010

تحليل لأهم القطاعات الاقتصادية

□ التجارة - 54% من الشركات والمنشآت الاقتصادية ولكن:

□ القيمة الإضافية 19%

□ نسبة العمالة 22%

□ القطاع مزدحم – نسبة ربح أقل

□ تشكل مصدر معيشة للكثير من العائلات الفلسطينية

□ حجم الإستثمار معقول

تحليل لأهم القطاعات الاقتصادية

□ الصناعة - 15% من الشركات والمنشآت الاقتصادية :

□ القيمة الإضافية 15%

□ نسبة العمالة 15%

□ القطاع قابل للتطور

❖ قطاع البناء والإنشاءات يشكل :

❖ 13.5% من نسبة العمالة الكلية

❖ 20% من نسبة العمالة بين الشباب

تحليل لأهم القطاعات الاقتصادية

□ الزراعة - 8% من الشركات والمنشآت الاقتصادية :

□ القيمة الإضافية 7%

□ نسبة العمالة 12%

□ القطاع قابل للتطور

❖ الخدمات الأخرى - 8% من الشركات والمنشآت الاقتصادية ولكن:

❖ 52% منها صالونات تجميل

❖ القيمة الإضافية 3%

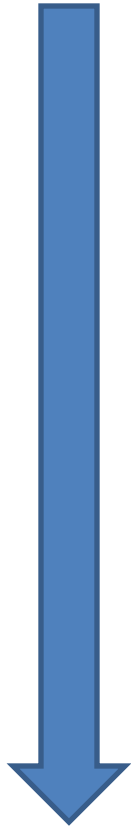
❖ نسبة العمالة 20% ???

واقع الزراعة والصناعة في المحافظات المختلفة

	الصناعة			الزراعة		
	نسبة العمالة 2012	الشركات العاملة 2007	القيمة المضافة 2011	نسبة العمالة 2012	الشركات العاملة 2007	القيمة المضافة 2011
جنين	9%	12%		21%	18%	
طوباس	6%	11%		50%	11%	
طولكرم	15%	14%		15%	9%	
نابلس	16%	17%		11%	7%	
قلقيليا	13%	16%		13%	15%	
سلفيت	15%	17%		2%	7%	
رام الله	17%	14%		2%	4%	
أريحا	4%	9%		22%	20%	
القدس	10%	19%		3%	4%	
بيت لحم	14%	20%		8%	2%	
الخليل	19%	17%		12%	3%	
الضفة الغربية	15%	16%	15%	12%	8%	7% 17

أهم الصناعات في محافظات الضفة الغربية

2809 =	المنتجات المعدنية	□
2154 =	الأثاث	□
1898 =	الأغذية والمشروبات	□
1483 =	المنتجات غير المعدنية	□
1394 =	الملابس	□
403 =	الجلود والحقائب	□
360 =	المنتجات الخشبية	□
316 =	النسيج	□



أهم معوقات الإقتصاد الفلسطيني والشركات الصغيرة والمتوسطة

- ❑ معوقات الإحتلال الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بحرية التجارة وحرية الحركة والوصول إلى أماكن العمل.
- ❑ صعوبة الوصول إلى مراكز خدمات تطوير القطاع الخاص خاصة مصادر التمويل.
- ❑ البيئة الإقتصادية خاصة البنية التحتية.
- ❑ شبكات الترابط ما بين الشركات العاملة في نفس القطاع.
- ❑ ملكية الأراضي التي تزيد تكلفة الإستثمار.
- ❑ القوانين والإجراءات المتبعة.

مستقبل الإقتصاد الفلسطيني المحلي والوطني

❑ البنك الدولي: **”التركيز على الصناعات التصديرية”** ولكن:

❑ الواقع الحالي لا يسمح

❑ قد تكون إستراتيجية طويلة الأمد

❑ إستراتيجية على مستوى الإقتصاد الوطني

❑ أكثر صعوبة بالنسبة لإقتصاد المجالس المحلية

مستقبل الإقتصاد المحلي

□ قد يكون في دعم قطاعي الزراعة والصناعة ولكن ذلك يعتمد على كثير من العوامل أهمها :

□ توفر الأراضي الزراعية وإمكانية الوصول إليها بالإضافة إلى

□ توفر إمكانية الوصول إلى المصادر المالية اللازمة للبدء في المشروع.

❖ قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- ❖ قطاع حديث نسبياً ولكن بإمكانيات عالية
- ❖ 8% من إجمالي الناتج المحلي (GDP)
- ❖ 5000 عامل بشكل مباشر و 15000 بشكل غير مباشر
- ❖ يسهل عمل القطاعات الأخرى ويحسن البيئة الاقتصادية

الخطة الوطنية والإطار الإستراتيجي لوزارة الحكم المحلي

□ الخطة الوطنية (2011 – 2013) تشير إلى أهمية ودور البلديات والمجالس المحلية في تنمية الإقتصاد المحلي، تحديداً الهدف الثالث: **”تعزيز الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص لتنمية الإقتصاد المحلي“**.

□ وزارة الحكم المحلي:

- إنشاء وحدة لدعم عملية تنمية الإقتصاد المحلي (صياغة سياسات وطنية)
- ”تعزيز اللامركزية في الحكم المحلي“
- ”مأسسة عملية التشاور ومشاركة مؤسسات المجتمع المحلي“
- ”تعزيز الشراكة بين البلديات من جهة وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى لتنمية الإقتصاد المحلي“.

خطط التنمية المحلية

❑ تُشكّل البداية **بالشراكة** مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ولكنها تركز على تحديد الإحتياجات والمشاريع اللازمة للتمويل وليس على **بناء القدرات وخلق بيئة جيدة للإستثمار** وتسويق الخطة.

❑ مسح خطط 32 بلدية:

- ❑ 6 - لم تتضمن أي قطاع لتنمية الإقتصاد المحلي.
- ❑ 18 - ذكرت **قطاع الزراعة** كأساس لتنمية الإقتصاد المحلي.
- ❑ 12 - ذكرت **قطاع الصناعة** كأساس لتنمية الإقتصاد المحلي.
- ❑ 6 - حددت **قطاع السياحة** كأساس ...
- ❑ 1 - حددت **قطاع الإسكان** كأساس ...
- ❑ 1 - فقط تضمنت إشارة إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص.

❖ تركيز واضح من قبل البلديات على قطاعي **الزراعة والصناعة** ولكن بشكل أكبر على **البنية التحتية أكثر من بناء القدرات**.

الشراكة بين القطاع العام والخاص في حدود البلديات

□ دراسة أعدها صندوق البلديات والبنك الدولي في العام 2009

*“...the **private sector** has yet to show the basic essentials to enact a real partnership with the municipalities... the **private sector has not adhered to playing a positive role in the preservation of the environment or conservation of natural resources or in adhering to municipal regulations and bylaws** and which municipalities have not been able to follow up on. Given this negative picture, it is fair to say that the **private sector has to bear a big burden in presenting itself to society at large and to the municipalities** in particular, in a positive manner so as to gain their trust and to show that it has the essential elements to make it a **trustworthy partner** in providing quality services to the public.*

دور البلديات والمجالس المحلية في دعم عملية تنمية الإقتصاد المحلي

- تحسين البيئة الإستثمارية –
- الإستغلال الأفضل للمصادر المتاحة –
- تحديد مصادر القوة والبناء عليها –
- العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني - **من خلال:**

دور البلديات والمجالس المحلية في دعم عملية تنمية الإقتصاد المحلي

- ❑ التأكد من أن البيئة الإستثمارية تعمل بشكل جيد لمصلحة الشركات المحلية.
- ❑ دعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ❑ العمل على جذب الإستثمارات الوطنية والخارجية.
- ❑ الإستثمار في البنية التحتية.
- ❑ الإستثمار في التعليم وبناء قدرات العمالة المحلية.
- ❑ تبسيط الإجراءات ودعم الشركات الناشئة.
- ❑ دعم قطاع معين له عائد كبير.
- ❑ خلق فرص عمل والمحافظة عليها.

أهم التحديات (الداخلية) التي تواجه البلديات الفلسطينية فيما يتعلق بتنمية الإقتصاد المحلي

- ☐ ضعف القدرات التخطيطية وتحديد الأولويات وصياغة السياسات المتعلقة بتنمية الإقتصاد المحلي.
- ☐ تدني الدخل المحلي والإعتماد على المساعدات الخارجية.
- ☐ قلة الدراسات والأبحاث المتعلقة بالإقتصاد المحلي.
- ☐ قلة المعرفة فيما يتعلق بكيفية تنمية الإقتصاد المحلي وتطوير نظام جيد للرقابة على الأداء.
- ☐ عدم وجود آلية لتبادل الخبرات في هذا المجال.
- ☐ عدم القدرة على تحديد مصادر القوة والبناء عليها بالشراكة مع القطاع الخاص.
- ☐ نظام تقليدي لتقديم الخدمات للشركات المحلية وقلة التشاور والتعاون مع الشركاء المحليين.
- ☐ عدم وجود تمثيل واضح لهذا القطاع في مجموعات العمل القطاعية الخاصة بالحوكمة والحكم المحلي.

FIRM LEVEL

PRIVATE SECTOR CONSTRAINTS

- Access to Business Development Services
- Access to Investment Capital
- Reduced prospects on Scale Economies due to Israeli restrictions on trade and movement
- Limited formalisation and in-house business capacities
- Risk aversion and reduced export exploration

Local Economic Development

PUBLIC AND PRIVATE CONSTRAINTS

- Limited assessment of competitive advantages and branding of Local Economic Potential.
- Unawareness of Local Economic Development potentials
- Limited track record and culture of public/private cooperation in tackling economic obstacles
- Poor representation of private sector in existing sector forums
- Donor support for Private Sector Development disconnected from local government tiers

PUBLIC SECTOR CONSTRAINTS

- Limited planning, prioritising and development of LED policies
- Declining revenues from taxes
- Substandard services for private sector
- Lack of culture to liaise with private sector and explore inter-municipal cooperation

INSTITUTIONAL LEVEL

POLICY LEVEL

التحديات / المعوقات الخارجية

- التحديات السياسية والسياساتية.
- المعوقات القانونية.
- المعوقات المالية.
- التحديات على مستوى القطاع الخاص.
- التحديات المؤسساتية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة ما بين القطاع العام والخاص.

الشراكة بين القطاع العام والخاص في حدود البلديات

□ توصيات الدراسة:

□ ضرورة العمل على تطوير فكرة ورؤية واضحة للشراكة بين القطاع العام والخاص.

□ مساعدة البلديات على تطوير خطط إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار إهتمامات القطاع الخاص.

□ ضرورة العمل من قبل البلديات على تطوير هيكلية إدارية واضحة تحدد أدوار ومسؤوليات الدوائر المختلفة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

❖ **بيت لحم وجنوب الخليل:** البلديات الوحيدة التي قامت بإنشاء مجلس خاص بتنمية الإقتصاد المحلي (13 عضو) وذلك من خلال تعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

أمثلة من الواقع المحلي

- ☐ بناء – إدارة – تحويل الملكية (BoT)
 - ☐ مجلس تنمية الإقتصاد المحلي (LED Council)
 - ☐ تنفيذ مشاريع بنية تحتية (Outsourcing)
 - ☐ استثمار في مشاريع مشتركة
 - ☐ خصخصة ???
-

- ❖ الفكرة غير ناضجة
- ❖ حاجة لبناء قدرات وتوعية بشكل عام حول الموضوع
- ❖ منافسة القطاع الخاص أم شراكة مع القطاع الخاص
- ❖ دور المانحين

أسئلة للنقاش

- ما هي **العلاقة** بين الحكومة المركزية (وزارة الحكم المحلي، صندوق البلديات، التخطيط والمالية والإقتصاد) والمجالس المحلية والبلديات؟
- أي نحن من **المركزية أو الامركزية**؟
- ما هي **العلاقة** بين المجالس المحلية والبلديات من جهة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى؟
- ما هي **القدرات** الموجودة لدى المجالس المحلية والبلديات لدعم عملية تنمية الإقتصاد المحلي؟
- ما هي **القدرات** المتوفرة لدى مؤسسات الحكومة المركزية ذات العلاقة لدعم عملية تنمية الإقتصاد المحلي؟

أسئلة للنقاش

□ ما هي التحديات/المعيقات القانونية والسياسية والسياساتية والمؤسسية والمالية التي تشكل عقبة أمام عملية تنمية الإقتصاد المحلي؟

□ مستوى صناعة السياسات والإستراتيجيات والقوانين والإجراءات

□ مستوى القطاع الخاص والمجتمع المدني

□ مستوى العلاقة ما بين الأطراف المختلفة (المستوى المؤسسي)

□ ما هي الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة التي يمكن الإستفادة منها للتغلب على التحديات التي تحول دون تنمية الإقتصاد المحلي؟

Thank You

شكراً للمشاركة وحسن الإستماع